

المقومات المادية للاستقلال الناجز . بالمقابل فإن التنمية الوطنية لتطوير وتنمية القطاع الزراعي والتصدي لهمة التصنيع الثقيل تتطلب تكويناً ابتدائياً لرأس المال وتخطيطاً شاملاً لموارد البلاد وسيطرة كلية عليها . وهذا لا يمكن تحقيقه الا بوجود قيادة وطنية تقدمية قادرة على نصم جميع **الحلقات** التي تربط البلد الافريقي بالاقتصاد الرأسمالي ، وتحقق استقلالاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً . وهذا يعني ان جميع المساعدات والقروض الافريقية لا يمكن ان تتناسب مع **متطلبات** التنمية الوطنية من حيث **ضآلتها** ، بسبب من معاناة اسرائيل من العجز الدائم من مواردها من جهة ، وعدم وجود الارضية الاتمائية من جهة اخرى . وكما يقول الخبير الاقتصادي في الشؤون الافريقية سلفطر « اننا نصرف على تلك المساعدات الافريقية ٣٠ مليون ليرة اسرائيلية سنوياً فقط (هآرتس) او ما يساوي ٥ بالالف (٠.٠٦٥ %) من المعونات الخارجية لافريقيا . بينما بلغت الاستثمارات الغربية ٢٠.٠٠٠ مليون دولار منها ١٦.٠٠٠ مليون دولار بريطانية وفرنسية وبلجيكية . والمساعدات والاستثمارات الامريكية بلغت لوحدها ٢٥٠ مليون دولار في السنة . ووصلت عام ٦٨ مليار دولار وبمعدل ارتفاع سنوي ١٤٪ .

اما الاشكال التي اتخذتها المساعدات والقروض الاسرائيلية كوسيلة للغرب كما اكد سلفطر فهي تعين حقيقة مساهمتها في التنمية واي نمط منها . لقد اتخذت المساعدات والاستثمارات مجالات تدعيم اجهزة الدول الادارية ومؤسساتها العسكرية خاصة اجهزة الامن والاستخبارات ، وتنظيم وتدريب فرق حرب العصابات المضادة كما في اثيوبيا . حيث اتخذت العلاقات العسكرية مستوى استثنائياً مكن اسرائيل من الاشراف على تنظيم وتسليح الجيش الاثيوبي ، وهذه المهمة تتعلق باهتمام اسرائيل في مداخل البحر الاحمر كهدف استراتيجي .

اما الاستثمارات الاقتصادية الاخرى فقد تمثلت في الاستفادة من تشغيل الايدي الفنية الاسرائيلية الفائضة عن حاجتها . لقد استطاعت الشركات الاسرائيلية الخاصة ، والمشاركة مع الشركات الافريقية العاملة في القارة العمل في مختلف النشاطات ، وتمكنت من السيطرة بشكل فعال

اليه فعلا من العالم ، وطبيعة ذلك الانتماء وما يترتب عليه . ما يجعل اسرائيل معادية لاهداف وطموحات دول وشعوب العالم الثالث . كما هو المعسكر الذي تنتمي اليه معاديا لها .

لكن هذه الحقيقة لم تمنع اسرائيل من اقامة علاقات واسعة مع دول افريقيا ، الا انها لا تعني تغيير طبيعتها او ان تلغي انتماءها الحقيقي ، بل ان اسرائيل جهدت فحسب على اخفاء التناقضات الحقيقية العميقة مؤقثا بين اهدانها ومصالحها واهداف ومصالح شعوب افريقيا . تلك التناقضات التي انفجرت مدوية بعد ايار ٧٢ بين اوغندة واسرائيل واخذت مداها الابعد بعد حرب تشرين ١٩٧٣ .

لقد حساول الياهو سلفطر خبير الشؤون الاقتصادية في هآرتس تفسير الاخفاق الاسرائيلي في افريقيا واستخلاص الدروس منه « بان على اسرائيل منح مساعدات اكثر فاكثر بواسطة منظمات دولية مختلفة تعرض على اسرائيل اقتراحات لتحويل المساعدات عن طريقها بدلا من اعطائها مباشرة » وهذا الكلام يؤكد تماما ان اسرائيل اصبحت غير مقبولة كدولة من دول العالم الثالث ، بل هي في عداد الدول الاستعمارية . وهذا المعنى يؤكد ان دور اسرائيل الوسيط لادخال الرأسمال الغربي الى افريقيا وحماية المصالح الاستعمارية الاستثمارية اصبحت مفضوها ايضا مما ادى الى اقتراح الخبير الاقتصادي بان تأخذ دور الوسيط غير المباشر الطرف الرابع لدخول المصالح الامبريالية . وهذا ما يجعلها تعف بالسيط من المواقع الاستعمارية نفسها .

الفرضية الثانية : وهي « مساهمة اسرائيل في التنمية الاقتصادية الوطنية » هذه الفرضية يمكن معرفة حقيقتها من فحص طبيعة الانظمة الافريقية ، ومتطلبات التنمية الوطنية وشروطها الاساسية ، والشكل الذي اتخذته المساهمات الاسرائيلية ودرجة ارتباطها بالاستثمارات والمساعدات الغربية .

ان طبيعة انظمة الحكم التي عينتها اشكال الاستقلال في غالبية الدول الافريقية المستقلة في الستينات لم تمكنها من نصم الحلقات الاقتصادية والسياسية بالسوق الرأسمالية الا في حدود ضيقة ، ودرجات مختلفة من بلد الى اخر . وبشكل عام فإن الكيانات « المستقلة » لم تكن تملك